الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن

((دراسة ميدانية في محافظة عدن))

إعداد الباحث
أكرم سالم محمد أحمد

الملخص:

هدفت الدراسة إلي معرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن، فمعرفة الآثار السلبية يساعد في توضيحها بصورة علمية إلى الجهات ذات الاختصاص؛ لبذل مزيد من الاهتمام للحد من هذه الآثار أو على الأقل التخفيف منها، ومعرفة الآثار الإيجابية التي يمكن توضيحها من أجل تدعيمها والاستفادة منها، فوجود النازحين في محافظة عدن، يتطلب المزيد من البحوث العلمية المعمقة التي تساعد في حل هذه المشكلة.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واختيرت عينة الدراسة بأسلوب العينة الطبقية العشوائية؛ نظرًا لأن مجتمع الدراسة مكون من أربع فئات: مدير عام، مدير إدارة، وفئة رؤساء الأقسام، وموظفين إداريين، واختيرت أربع مديريات من الثمان المديريات في محافظة عدن، ووزعت (120)استبانة، ونظرًا إلى أن عدد المستجيبين من أفراد العينة قد بلغوا (106) إفراد بنسبة (88.33٪) من إجمالي العينة المختارة فإنه بهذا تكون عينة الدراسة

المعتمدة هي (106) فردًا فقط من المجتمع الأصلي؛ كذلك اعتمد الباحث على الاستبانة؛ بوصفها أداة لدراسته الميدانية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، وهي كالآتي:

1. الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين: أظهرت النتائج تدهورًا في القيم الاجتماعية والأخلاقية، بالإضافة إلى زيادة الجرائم والمشكلات المجتمعية، وظهور بعض السلوكيات غير المرغوب فيها في المحافظة كزيادة أعداد المتسولين في المحافظة، وانتشار ظاهر تعاطي القات بشكل كبير، وتناول الشمة بين الأطفال، وتوسع الأحياء الشعبية.
2. الآثار الاقتصادية: أظهرت النتائج وجود النازحين في محافظة عدن له آثار اقتصادية كبيرة، وتحمل المجتمع المحلي هذا العبء، كارتفاع في إيجارات السكن وصعوبتها وارتفاع في الأسعار، وقلة فرص العمل، والضغط على الخدمات العامة ومن ثم تقليلها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الحكومة في توفير الخدمات الأساسية، كذلك أظهرت النتائج بعض الإيجابيات للنزوح كتوافر أيادي عاملة رخيصة.

المقدمة:

تُعد ظاهرة النزوح من المشكلات القديمة في المجتمعات البشرية، التي تهدد حياة الفرد والجماعة، في حالة بقائهم في مكان سكنهم، وأماكن أنشطتهم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وتشير إلى عملية انتقال الأفراد والجماعات بصورة إجبارية من منطقة إلى أخرى داخل المجتمع أو إلى منطقة أخرى في المجتمع نفسه، وظاهرة النزوح من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، فما من حضارة إلا وعرف أهلها الانتقال والهروب من مكان إلى آخر؛ طلبًا للنجاة والابتعاد عن الأخطار التي تهددهم، ويكون هذا الانتقال بصورة قسرية؛ نتيجة ظروف قاهرة لحين زوال هذه الظروف، ومما لا ريب فيه أن لعمليات النزوح سواء القسري منه أم الاختياري آثارًا اجتماعية واقتصادية جمة، تتمثل في تقديم المساعدات الاجتماعية الطارئة للنازحين، التي تتمثل في كثير من الأحيان في التكاليف الجارية التشغيلية في تقديم الخدمات العامة، مثل: الخيام والطعام والماء والرعاية الصحية والتعليم، إضافة إلى التكاليف التي يمكن تقديمها للنازحين، مثل: بناء مجمعات سكنية ومدارس ومستوصفات، وغيرها من البنى التحتية.

أولًا: إشكالية الدراسة:

مما لا شك فيه أن مشكلات النازحين داخليًا ليست خاصة ببلد معين، بل أصابت كثيرًا من البلدان، ومازال المجتمع الدولي يحاول الحد من هذه الظاهرة، والمتتبع لقضية النزوح الداخلي يرى، بأن اهتمامات المجتمع الدولي بهذه القضية بدأت منذ عام 1992م، حينما طُرحت هذه القضية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتُعد اليمن بعد أن دخلت في صراعات وحروب داخلية في السنوات الأخيرة، من بين أكثر الدول تأثرًا بالحروب وويلاتها؛ إذ ألقت الأزمة الأخيرة بثقلها على مفاصل المشهد التنموي جميعها، وكانت الخسائر الناجمة عن الحرب والاقتتال التي طالت المدنيين

أكثر من غيرها أثرًا واضحًا في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، فضلًا عن المعاناة في توفير مقومات الحياة الأساسية مع دمار البنى التحتية، يُضاف إلى ذلك الحراك السكاني في أزمة غير مسبوقة من النزوح والتهجير القسري.

وبناء على ما سبق، فقد استشعر الباحث أهمية التعرف إلى الآثار المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن، سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية.

لذا تبلورت مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما الأثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن؟

ثانيًا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- الأهمية العلمية: ندرة الدراسات التي تعرض مثل هده المشكلات، التي تعاني منها المجتمعات، وإعطاء صورة واضحة عن النزوح القسري الداخلي، وانعكاساتها المستقبلية على المجتمع المضيف.
- الأهمية المجتمعية: دراسة ظاهرة النزوح بوصفها ظاهرة سكانية خطيرة، وتترك آثارًا اجتماعية واقتصادية على المجتمعات المضيفة، والحد من التأثيرات السلبية لهذه المشكلة المعقدة،
- الأهمية العملية: يأمل الباحث أن تكون نتائج هذه الدراسة قاعة بيانات في إعداد برامج تخاطب التغيرات التي طرأت على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في محافظة عدن، وخاصة المسائل المتعلقة بالبنى التحتية وانهيارها ،

ثالثًا: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس في الكشف عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على ظاهر النزوح في محافظة عدن بالآتي:

1. إبراز وضع النازحين في محافظة عدن.

2. **إظهار الأثر الاجتماعي للمجتمع المضيف؛ نتيجة الاندماج والاختلاط المباشر بالنازحين في محافظة عدن.**
3. **الكشف عن الأثر الاقتصادي في المحافظة، نتيجة توافد أعداد كبيرة من النازحين.**

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن ؟ ومنه ينبثق التساؤلات الآتية:

1. **ما وضع النازحين في محافظة عدن ؟**
2. **ما الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن ؟**
3. **ما الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن ؟**

خامساً حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية: اعتمد الباحث محافظة عدن، كونها استقبلت أعدادًا كبيرة من النازحين وظهر تأثرها بالنزوح واضحًا.**
- **الحدود الزمانية: استغرقت الدراسة لإنجازها من (2023م- 2025م).**
- **الحدود البشرية: استُهدفت المجالس المحلية في المحافظة بوصفها عينة للدراسة، كونهم أفرادًا من المجتمع المُضيف، ولديهم اهتمامات في قضايا النزوح.**

سابعًا مفاهيم الدراسة:

تتمثل مفاهيم الدراسة فيما يأتي:

- **الأثر:**

الأَثَرُ في اللغة (محرَّكَةً): بَقِيَّةُ الشيءِ. وجمعة آثَارٌ وأُثُورٌ (الأخيرُ بالضَّمِّ). وقال بعضُهم: الأَثَرُ: ما بَقِيَ مِنْ رَسْمِ الشَّيْءِ، و الأثر: الخَبَرُ وجَمْعُه الآثارُ[1].

[1] محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي: (تاج العروس من جواهر القاموس ، ج6، دار ليبيا للنشر والتوزيع، ، ليبيا،1966م، ص9.

- **النزوح:**

النزوح ظاهرة كونية توافق سنن الله في خلقه؛ إذ قال الله تعالي في ذلك: ﴿ قَالُوٓاْ كُنَّا مُسۡتَضۡعَفِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ قَالُوٓاْ أَلَمۡ تَكُنۡ أَرۡضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٗ فَتُهَاجِرُواْ فِيهَاۚ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [سورة النساء الآية 97]، والنزوح مأخوذ من الفعل نزح، وهي نزح إلى الشيء نزحًا ونزوحًا، بَعُد، وقد نزح بفلان، إذا بُعد عن دياره غيبة طويلة [1].

وقال الزمخشري: ((بلد نازح، وقد نزح نزوحًا وانتزح انتزاحًا: بَعُد، وإبلٌ منازيح: من بلاد بعيدة. [2] وقال الجوهري: ونزحت الدار نزوحا: بعدت. وبلد نازح، وقوم منازيح. وقد نزح بفلان، إذا بَعُد عن دياره غيبة طويلة. [3]

التعريف الإجرائي للنزوح :

يمكن تعريف النازحين داخليًا بأنهم الأشخاص الذين أجبروا على ترك منازلهم وموطنهم الأصلي بصورة جماعية أكثر من كونها فردية وبطريقة عشوائية غير منتظمة، نتيجة ظروف طبيعية، كالزلازل والبراكين والفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية، أو نتيجة عوامل بشرية كالحروب الأهلية والنزاعات المسلحة، والاضطهاد الديني أو العرقي، أو انتهاكات حقوق الإنسان، والذهاب لمناطق أخرى داخل حدود دولهم، بحثًا عن الأمن والأمان.

---

(1) محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب، مج(6)، ط2؛ دار صادر للنشر، بيروت ، لبنان؛ 2003م؛ ص 232_ 233 .

(2) محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 م، ص 423.

(3) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1990م، ص 433.

سادساً النظريات المفسرة:

تمثل النظريات العلمية قوانين منتظمة؛ لضبط جهود الباحثين والدارسين للظواهر الإنسانية وترشيدهم نحو الفهم الأمثل لأي ظاهرة ، والدراسة التي لا تركن أو تستند إلى نظرية معتبرة توجه سيرها نحو المعايير العلمية السليمة، تُعد بحثا ًناقصاً يفضي إلي نتائج لا علاقة لها بحقائق العلم، أو دلائل الواقع.

1. نظرية الطرد والجذب:

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي فسرت الهجرة أو النزوح؛ إذ ترى أن الاتصال وتعدد العلاقات القائمة بين المنطقة المرسلة والمستقبلة للنازحين، من أهم الأسباب الرئيسة للنزوح، فعملية الطرد والجذب في البلدان الأصلية للنازحين أو المهاجرين إليها كذلك يراها(بوج) تعد متغيرات مساعدة في اختيار الجماعات للمنطقة، التي يراد الوصول إليها وتفضيلها عن منطقة أخرى[1] وقد ذكر (روسي Rossi) أن حالة من كل أربع حالات هجرة في العالم تمت كانت هجرة إجبارية أو اضطرارية، وقد تمت الهجرة الإجبارية بفعل الطرد المكاني من المكان أو هدم مكان السكن[2]. ولهذا يمكن القول أن النازحين يضطرون إلى ترك وطنهم الأصلي ومكان عيشهم تحت ضغط عوامل طاردة قوية تدفعهم للبحث عن مكان آمن لأنفسهم، بحيث قد لا يكون أمامهم فرصة لاتخاذ قرار النزوح والى أي منطقة ينزحون إليها؛ لأن الكارثة أو المصيبة التي حصلت لهم تمنعهم من اتخاذ القرار المناسب.

---

[1] خليفة صالح اللافي الزائدي: الهجرة الأفريقية الغير شرعية إلي أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة حالة ليبيا 2013م-2018م جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا إندونيسيا 2019 م، ص47

[2] محمد الجوهري وعبد الله المحمد الجريبي ، علم السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1996 م ،ص226

وتتمثل عوامل الطرد البسيطة في الفقر والاضطهاد والعزلة الاجتماعية، أما عوامل الطرد القوية، فتظهر في المجاعات والحروب والكوارث الطبيعية، كذلك يمكن أن تكون ذات العوامل بنائية، كالنمو السكاني السريع الذي يفرز الضغط الديمغرافي، مما يؤثر سلبًا في الغذاء والموارد الطبيعية النادرة مقارنة بالعدد الضخم من السكان، وأما عوامل الجذب، فتكمن في الزيادة الملحوظة على العمل في بعض القطاعات والمهن، فأسواق العمل تستورد مهاجرين في ظل عدم قدرة العرض فيها، لتلبية الطلب على نوعية معينة من العمالة. [1]، ولهذا فأن حركة النزوح عادة تحدث بسبب عوامل طاردة في المنطقة التي كان يقيم فيها النازح ووجود عوامل جاذبة في المنطقة التي ينتقل إليها، ومن العوامل الطاردة النزاعات الأهلية المسلحة والانتهاكات وغيرها ، أما العوامل الجاذبة، فتتمثل بالأمن وفرص العمل والخدمات العامة.

وعلى الرغم من أهمية نظرية الطرد والجذب في تفسير الهجرة والنزوح، فإنها واجهت انتقادات كثيرًا بسبب تبسيطها لظاهرة معقدة تتشابك فيها عوامل ومتغيرات عديدة؛ فقد أغفلت هذه النظرية العديد من العوامل التي قد تؤثر في قرار النازح بتركيزها على العوامل التي تدفع الأفراد للهجرة أو النزوح، والافتراض بأنهم يمارسون انتقاءً واختيارًا حرًا، وتفترض هذه النظرية أن قرار النزوح، هو قرار عقلاني يتبلور لدى النازح أو المهاجر، تبعًا لمعرفة كاملة بنتائج النزوح، وبما تحققه لهم من مكاسب، ولكن من الملاحظ أنه على الرغم من توافر شروط الجذب والطرد بصورة متساوية لجميع أفراد المجتمع؛ فإن مجموعة من الأفراد فقط تهاجر أو تنزح فعلًا، بمعنى أن النزوح مرتبط بقرارات شخصية تبعًا لمجموعة من العوامل المتداخلة التي قد تدفع الفرد إلي النزوح،[2]

---

[1] ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2011 م، ص 26

[2] مجدي المالكي وياسر شلبي: الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، فلسطين . 2000م ، ص 5

النظرية البنائية الوظيفية:

تستند البنائية الوظيفية إلى مفهومي البناء(Structure) والوظيفة (Function) في تفكيكيها لبنية المجتمع والوظائف التي يقوم بها، وفي تحليلها للظواهر الاجتماعية وترابط الوظائف المتولدة عن ذلك؛ إذ يشير المفهوم الأول إلى الجزء أو العنصر الذي يتكون منه أي نظام أو وحدة أو بناء اجتماعي. أما الوظيفية فيشير بها إلى الدور والإسهام الذي يقدمه كل جزء ضمن البناء الكلي [1]، بمعنى أن النازحين يؤثرون في أجزاء من البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلي، مما يؤدي هذا التأثير إلى حدوث خلل وظيفي في هذه الأبنية التي يعود أثرها في سكان المجتمع ومنه في أجزائه الأخرى، فوجود النازحين يزيد من أعباء المنطقة المستقبلة لهم، ولهذا يظهر الأثر السلبي لوجود النازحين أبرز من الأثر الإيجابي.

ولذا فإن مهمة الباحث الأساسية، في العلوم الإنسانية عامة والأنثروبولوجيا خاصة، تكمن في التصدي للظواهر الإنسانية الأكثر تعقيدًا أو الأكثر تفكّكًا وعدم اتساق، وذلك بقصد الكشف عن عوامل هذا التعقيد أو هذا الاضطراب، والوصول بذلك إلى البنية أو (البنى) التي تحدد العلاقات الكامنة في الظواهر والأشياء [2]، فالموقف البنائي الوظيفي يجعل النزوح فعل اجتماعيًا لا يفعله الفرد انطلاقًا من اختياراته وأفكاره، بل هو فعل امتثالي لا يسع النازح إلا القيام به كالكوارث والحروب والنزاعات السياسية المستعصية التي تقود إلى عدم الاستقرار، وتفكك في قواعد الضبط الاجتماعي والروابط الاجتماعية، مما يخلق أجواء من عدم الأمان، والبحث على مناطق أكثر أمنًا واستقرارًا.

---

[1] علي الحوات: النظرةٌ الاجتماعيةٌ، اتجاهات أساسيةٌ. منشورات فالّيتا. مالطا ، 1998م، ص 96

[2] عيسى الشماس: مدخل إلى علم الأنثروبولوجيا، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا،2004م ، ص63

وذهب الأنثروبولوجي (راد كليف براون) في عرضه الوظيفي إلى" أن التحليل نسق كيف يستطيع أي نسق اجتماعي تفادي الصراع في بعض المجتمعات، بتحديد حق ملكية الأرض للأرض[1]؛ ولذلك يرى (راد كليف)أن النازح له الحق في النزوح في أي مكان طالما يستطيع الوصول إليه ويراها مناسبًا له، وهو حقٌ مشروع له طالما أن الأرض لا يملكها شخص بعينه.

ويرى (تالكوت باسونز) أن النسق الاجتماعي يمتلك في داخله كل عناصر الاستمرار الذاتي، كذلك يتضمن عناصر التغير أو ما يطلق عليه (التوازن المتحرك)؛ أي إن النسق الاجتماعي يسيطر على أفراده سيطرة تامة وإن أي خلل يحدث على النسق الاجتماعي أو جزء منه يعرض الاستمرار الذاتي للمجتمع للخطر، ويؤثر بذلك في التوازن المتحرك للمجتمع[32].

وهنا يمكننا القول من التطور الوظيفي أن النظرية البنائية الوظيفية، استطاعت أن تُسهم في تقديم تصور عبر علمائها المختلفين في وضعنا تحت تصور سيساعدنا في الاستعانة بهذه النظرية ببحثنا عن العوامل التي، تؤدي إلي النزوح مع وضعنا في الاعتبار الفوارق الثقافية للمجتمعات؛ إذ إن المجتمعات في اليمن وبعض المحافظات بصورة خاصة لها خصوصيتها المنبثقة من سمات المجتمعات المحلية، وبما أن النظرية البنائية الوظيفية هي أقدم تلك التصورات، ومع هذا لم يستغني عنها العلماء المعاصرون ولا الباحثون، وقد تبنى معظمهم أفكارها أو طوروا أفكارهم بها، ونجد من العلماء أمثال (دوركايم) و(أوجست)كونت و(سبنسر)الذي قال: إن موضوع علم الاجتماع هو، إصلاح المجتمع من الفوضى.

---

(1) جونثان تبريز، ترجمة محمد سعيد فرح، بناء نظرية علم الاجتماع، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر ، 2000م ، ص24

(2) ماجد احمد السبئي، ذكرى محمد الأديب، جامعة عدن، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، المجلد (1) نشر في: 11 مارس 2022م، ص 46

الدراسات السابقة

استقطبت دراسات النازحين اهتمام الباحثين مدّة طويلة من الزمن منذ بداية القرن التاسع عشر. وتعددت مجالات العلوم التي درست هذه الظاهرة وتنوعت، طبيعة الدراسات المقترنة بها. ومن العلوم التي اهتمت بالنزوح ودراستها باستفاضة في علم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم الجغرافيا وعلم تخطيط المدن، كذلك أن ظاهرة النزوح الداخلي وجدت حيزا كبيرًا من الاهتمام؛ بغرض معالجة تلك المشكلات والآثار المترتبة عليها، فوضعوا لها النماذج التي توضح أسباب المشكلات أو تطورها الزمني، وما ترتب على هذه المراحل التي تتم عبرها الهجرات والنزوح، سواء أكان طوعيًا أم قسريًا.

1. **دراسة ماجد السبئي وذكرى الأديب (2022م) بعنوان: (الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنازحين دراسة ميدانية لعينة من النازحين إلى محافظة عدن)[1].**

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للنازحين إلى محافظة عدن، وشملت الأوضاع التعليمية والصحية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية من وجهة نظرهم واعتمدا على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحثان أدوات الدراسة (الاستبانة، والمقابلة، والملاحظة) وطبقت الاستبانة على عينة من النازحين قوامها (179) مفردة في محافظة عدن عام (2019– 2020م)، وجاءت أهم النتائج في الآتي:

- وجود نزوح جماعي للأسر من مناطق التماس، ومعظم الأسر لا يلتحق أطفالها بالمدارس بانتظام لأنه لا تتوافر الإمكانيات.
- يعمل النازحون في مهن حرة وحرف يدوية، وهي منخفضة الدخل، ويعمل أطفال النازحين لمساعدة أسرهم، ويحصل جزء يسير منهم على

[1] ماجد احمد السبئي ، ذكرى محمد الأديب، جامعة عدن ، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3 و المجلد (1) نشر في: 11 مارس، اليمن 2022م.

مساعدات نقدية من منظمات دولية، وبينت الدراسة أن النساء أكثر تأثرًا من النزوح، خاصة المطلقات منهن.

2- دراسة مفتاح الفيل (2021م) بعنوان: (ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي: أسبابه، واقعه، آثاره) [1]،

يعرض موضوع الدراسة البحثية ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي في مدَّة 2011م وما بعدها، والعوامل والأسباب التي أدت إلى عملية النزوح، والواقع المعيشي الذي أصبح يعانيه النازح والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية المترتبة على عملية النزوح السكاني، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي؛ للوقوف على وصف واقع النزوح السكاني في المجتمع الليبي، وأسبابه، والآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليه، واستخدم الباحث أداة الاستبانة لجمع البيانات، ولم يحدد الباحث نوع العينة من مجتمع البحث.

وتوصلت الدراسة إلي نتائج عديدة، منها:

- أن المواجهات المسلحة ومظاهر العنف، وانتشار السلاح الناشئ عن الحروب، وعدم استقرار الوضع الأمني، أدى إلى فرار كثير من السكان؛ خوفًا من الانتقامات، وتعرض حياتهم للخطر.
- هناك خرق للنسيج الاجتماعي، وازدحام شديد في المناطق المستقبلة للنازحين، وأزمة سكن، وارتفاع في أسعار إيجارات المساكن، وارتفاع معدلات الجريمة، وظهور بعض الظواهر، مثل: التسول، وتشغيل الأطفال.

[1]، مفتاح صالح الفيل: ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي: أسبابه - واقعه - آثاره: دراسة نظرية في علم اجتماع السكان، مجلة روافد المعرفة ، المجلد5/العدد: 8، كلية الآداب والعلوم، جامعة الزيتونة –– ترهونة، ليبيا ،2021م

3- دراسة عمر إدلبي – ومحمود الحسين ،(2020م) بعنوان: (آثار النزوح في الشمال السوري)[1].

هدف البحث إلى معرفة أثر النزوح في فئة الطلبة في الجانب التعليمي، وما قد يسببه النزوح من انقطاع للأطفال عن المدارس، وأيضًا التعرف إلى المشكلات القانونية التي حدثت في أثناء مرحلة النزوح، ومعرفة دور الجهات المسؤولة عن المخيمات في التعامل مع هذه المشكلات، واعتمدت هذه الدراسة على نوعين من مصادر البيانات الأولية والثانوية، وهي البيانات الكمية والبيانات النوعية واستخدم الباحث (462) استبانة في (6) محافظات، وهي: إدلب، والحسكة، والرقة، وحلب، ودير الزور، واللاذقية في عدد من المخيمات الموجودة في هذه المحافظات، البالغ عددها (24 مخيمًا). كذلك أجرى (24) مقابلة في المحافظات المذكورة أعلاه.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها:

- **أن النزوح يسهم في تفكيك الأسرة؛ وذلك نتيجة أوضاع الحياة الجديدة والصعبة، ما يؤدي إلى تحطم الأواصر القديمة وإضعافها شيئًا فشيئًا.**
- **أن حياة النزوح الجديدة ترافقها آثار سلبية اجتماعية كثيرة؛ كالتجنيد الإجباري والتسرب من المدارس وتعرض الأطفال للخطف والابتزاز وربما الاغتصاب أيضًا.**

[1] دراسة عمر إدلبي – ومحمود الحسين: "آثار النزوح في الشمال السوري، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،مؤسسة علمية تعني بالبحوث العلمية، سوريا 2020م.

4- دراسة عبدالزهرة الجنابي، (2019م) بعنوان: (النزوح الداخلي في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين القادمين إلى محافظة بابل بعد 6/10/2014)[1].

هدفت الدراسة إلي التعرف إلى ظاهرة النزوح الداخلي القسري، وأنه من الظواهر ذات الأهمية الكبيرة على المجتمعات التي تتعرض لها، لأن لها تأثيرات مباشره وغير مباشرة في جوانب الحياة المختلفة (الأمني، والاقتصادي، والاجتماعي، والخدمات بعد موجة النزوح القسري في 2014/6/10م وما بعدها)، واعتمدت الدراسة على (المنهج النظامي) في التعريف بالظاهرة وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها، وتحليل للبيانات، وتمثل حجم العينة التي أُخِذت المعلومات (221)عائلة في محافظة بابل.

وتوصلت الدراسة إلي عدد من النتائج، أهمها:

- **أن عامل الاستقرار الأمني السبب الأساسي في جذب العوائل النازحة إلى محافظة بابل بوصفها منطقة وصول.**
- **خلفت موجة النزوح آثارًا واضحة على منطقة الدراسة، وخاصة على الخدمات**
- **الأساسية (السكن، والتعليم، والصحة)، وكذلك على الجانب الاقتصادي (ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وقلة فرص العمل).**

[1] عبدالزهرة علي الجنابي: النزوح الداخلي في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين القادمين إلى محافظة بابل بعد 10 /6 / 2014، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد/العدد: مج26، ع2 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق 2019م.

المبحث الأول
الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على النزوح إلى عدن

يرى الباحثون أن الآثار التي تعكسها عملية انتقال الشخص، وتغيير محل إقامته لأي سبب من الأسباب، هي آثار سلبية في الغالب عمومًا، وتراكم هذه الآثار من دون حل جذري لها باستئصال الأسباب المباشرة وراء انتقال الفرد من بيئته الأصلية له آثار سلبية اجتماعيًا واقتصاديًا[1].

ولا تتوقف التأثيرات السلبية الناجمة عن النزوح على جانب محدد من جوانب الحياة، ولكنها تمتد بتأثيراتها تلك إلى كثير من المجالات، منها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والتعليمية، والأمنية، والسياسية. وهذه الأثار لا يمكن قياسها بما يترتب عنه الوضع الحالي على المدى القريب فقط، وإنما آثارها ذات اهمية وخطورة كبرى على الأمد البعيد كذلك، ومنذ بداية الصراع المسلح في المجتمع اليمني، الذي لايزال ومشكلاته مستمرة إلي وقتنا الحاضر.

أولًا: الآثار الاجتماعية:

1. تباين معدلات النمو السكاني في المحافظة:

يُعد النزوح الداخلي أحد المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في تباين حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم، وفي الغالب تُعد رفدًا بشريًا للسكان الأصليين، وهي أحد العوامل الثلاثة المؤثرة في نمو السكان، فضلًا عن الولادات والوفيات، وعندئذ تكون سببًا في اختلاف معدلات النمو في مناطق

[1] ابتهال عبدالجواد كاظم ، ريم أيوب محمد : النزوح وآثاره في الأسرة ، دراسة ميدانية في مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية العدد 51 ، قسم علم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، العراق ، 2019م ، ص93

دون أخرى[1]. ومما ينبغي الإشارة إليه أن ظاهرة النزوح في اليمن تمثل حالة مختلفة، وخصوصًا في محافظة عدن؛ إذ أخذ عدد الأسر المهجرة يتزايد ابتداءً من أحداث عام 2011م حرب القاعدة في أبين، وحرب الحوثي 2015م، وحتى عام 2023م، ومما زاد من خطورتها أنها حصلت في مدة زمنية قصيرة، وهذه الأعداد الكبيرة من الأسر أخلت في التوزيع الجغرافي للسكان، فأصبحت محافظة عدن ذات زيادة سكانية كبيرة، نتيجة انجذاب الأسر نحوها.

وهذا التمدد الحضري السريع بسبب النزوح تنشأ العشوائيات ومجتمعات غير متحضرة تسودها سلوكيات اجتماعية خطيرة، تهدد استقرار الأسرة والمجتمع بأسرة، كعدم احترام خصوصية الجيران، وانتهاك حرماتهم من مال وعرض، والتعدي على أملاك الجيران والاستيلاء عليها، وانتشار وتفشي الأمراض الاجتماعية، مثل: السرقة المنظمة، وتعاطي المخدرات والمسكرات بأنواعها، والبلطجة والعنف المتبادل، وترتفع في تلك البيئة معدلات الأمية والجهل، وتنخفض معدلات البقاء على الحياة.[2]

فقد أصبح الموضوع خارجًا عن السيطرة في محافظة عدن، خاصة في السنوات الأخيرة، ونزوح أعداد كبيرة من المواطنين من محافظات أخرى والاستيطان فيها وتأجير المنازل والانتقال لحياة جديدة، أدى إلى زيادة كبيرة في عدد السكان، وبذلك تصاحبه زيادات في أشياء أخرى، إن استمرار النمو الحضري وضغط السكان المتزايد على محافظة عدن على هذه

---

[1] هيلين محمد عبدالحسين : النزوح في العراق دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف، ،مجلة دراسات الكوفة، العدد49 ، مركز التخطيط الحضري والاستراتيجي ، جامعة بغداد ، العراق، 2018م ص 276.

[2] تقرير بعنوان : استشعار المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالمتغيرات الديمغرافية لسكان الوطن العربي، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية دولة الكويت، المجلس العربي للسكان والتنمية جامعة الدول العربية ،2023 م ، ص 75

المستويات من الارتفاع، يؤثر في استهلاك الموارد كالمياه والكهرباء، يوسع من دائرة المستخدمين للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وما يترتب على وجودهم من توسع في البنى التحتية، فضلًا عن تأثيرهم في سوق العمل وبقاء مستويات البطالة دون انخفاض ملموس وغيرها من تأثيرات سلبية، ولذا يمكن القول أن الضغوط السكانية الحادة والإدارة غير الرشيدة والفساد والانقسام المجتمعي وضياع فرص التنمية والبطالة والمستقبل المجهول وقضايا أخرى ذات علاقة، يمكن أن تنعكس سلبًا على الأمن الاجتماعي، مما يغذي التطرف والعنف.

2. انتشار الجرائم وتنوعها:

تُعد الجريمة بأنواعها إحدى المشكلات الاجتماعية المتفاقمة في المجتمعات البشرية، فالجريمة ظاهرة بشرية تحدث دائمًا في أي زمان ومكان، وهي تتباين في حدوثها، وتختلف من دولة إلى دولة أخرى، كلٌ بحسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية السائدة في المجتمع التي تؤثر سلبًا في حياة الفرد والمجتمع[1].

ويؤدي النزوح إلى زيادة معدلات الجريمة؛ إذ يغلب على النازحين، بسبب تركهم للتعليم ورغبتهم في الحصول على المال إلى ارتكاب الكثير منهم السلوك الإجرامي، والانضمام إلى العصابات الإجرامية وتكوينها وارتكاب الجرائم المتعددة، مثل: السرقة، والقتل، والإتجار بالمخدرات، وتهريب الأسلحة وغيرها[2]؛ لهذا تُعد الجريمة مهما كان نوعها وحجمها مؤثرة في المجتمع في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ففي الواقع اليمني تداخلت مجموعة من العوامل التي لها أثر كبير في الجريمة حجمًا ونوعًا، ومن ضمن

(1) أمين يحيى قائد الأعور: التوزيع الجغرافي للجرائم في محافظة حجة دراسة في الجغرافيا الإجتماعية، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا، كلية الآداب– جامعة عدن، اليمن. 2011م، ص 6.

(2) عزت محمد الشيشي: المعاهدات و السكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة الشرعية.، جامعة نايف العربية، الرياض، السعودية، 2010م، ص 55.

هذه العوامل التحولات الكبيرة المتعلقة بالنزوح من المناطق المجاورة، التي تكون أحيانًا بسبب الحروب الأهلية، وتارة بسبب الكوارث الطبيعية، ونتيجة لذلك التدفق الكبير على المحافظة، جاء كثير منهم بأسلحتهم وتنتقلوا من محافظات مجاورة ومختلفة إلي محافظة عدن.

انتشار ظاهرة التسول: تُعد ظاهرة التسول من المشكلات المترتبة على التحضر السريع والعشوائي فمعظم المتسولين يأتون من مناطقهم الريفية والنائية، بحثًا عن فرص حياة أفضل، وعن منافذ رزق، وما يلبث أن يصدمون بالواقع الجديد الذي لا يتوافق مع أوضاعهم الثقافية وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ويتحول كثير منهم إلى متسولين وباعة متجولين وفقراء هامشيين، ويشكلون عبئًا كبيرًا على المدينة، وبالنسبة للأطفال يكونون أكثر عرضة للمخاطر والمشكلات الاجتماعية، وفريسة سهلة لشتى الانحرافات، خاصة وأنهم بعيدون عن رقابة الأهل وأشكال الضبط الاجتماعي والأسري[1].

إن ظاهرة التسول تُعد أحد الظواهر السلبية المنتشرة في بلادنا، كذلك أن المتسولين قد انتشروا بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة سواء في الشوارع أو في الأماكن العامة، ورغم الجهود التي تبذلها المؤسسات الحكومية لمواجهة هذه الظاهرة إلا أنها لم تستطع القضاء على هذه الظاهرة ، وقد لجأ المتسولون إلى استخدام الأطفال لاستعطاف الناس للحصول على المساعدات[2]. وظاهرة التسول في محافظة عدن ليست وليدة اللحظة لكنها مشكلة تفاقمت وبرزت مع نزوح الآلاف إلى محافظة عدن

[1] سكينة أحمد محمد هاشم : مشكلة التسول في المجتمع اليمني والمتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بها _ ، مجلة بحوث ودراسات تربوية ، العدد السادس ، قسم الخدمة الاجتماعية -كلية الآداب- جامعة صنعاء ، اليمن،2009م ، ص172

[2] عادل الشرجبي: دراسة سوسيولوجية لظاهرة التسول في مدينة صنعاء- المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل – اليمن ، 1999م، ص 9

جراء الحرب المستعرة؛ إذ تقطعت بهم سبل العيش في عدن بالحصول على أعمال تؤمن لهم احتياجات الغذاء اليومية والمسكن، ولهذا تُعد ظاهرة التسوّل من أبرز الشواهد السلبية التي تعاني منها محافظة عدن.

المبحث الثاني
الآثار الاقتصادية المترتبة على النزوح

للنزوح آثار اقتصادية عديدة يعاني، منها المجتمع المضيف، والتي يجب إيجاد الحلول السريعة لها والا فإنها تتراكم وتسبب في انهيار المجتمع بأكمله، وتتعلق تلك الآثار بأزمة السكن وبالأعباء المالية وانتشار البطالة والفقر والضغط على الخدمات العامة، ولهذا فإن استمرار تفاقم أزمة النزوح مع أنه لا توجد معالجات سريعة وعاجلة سيكون لها تداعيات خطيره على المحافظة ما لم توضع له معالجات عاجلة من قبل الأجهزة والسلطات المحلية والمنظمات الدولية المعنية بقضايا النازحين.

1- أزمة السكن: خلفت الهجرات والنزوح كثيرًا من المشكلات التخطيطية والإدارية والاجتماعية في كثير من الدول النامية، وبحثت هذه المشكلة في مؤتمرات منها مؤتمر القاهرة الكبرى عام 1975م ومؤتمر الخرطوم عام1979م ومؤتمر الخرطوم لإقليم الإيقاد 2003/9/2م، مما جعلها تحظى بوجود نشاط كثيف لكثير الجمعيات الحكومية وغير الحكومية ،لقد أصبحت ظاهرة النزوح قضية عالمية، لاسيما في ظل ظروف عدم الاستقرار التي يعيشها العالم الأقلّ نموًا، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالفيضانات والعواصف والزلازل التي تؤدي إلى تدمير المنشآت والوفيات

الجماعية ، ولكن أقساها تلك الكوارث البشرية الإرادية التي أصبح الإنسان يمارسها بلا تردد مثل، الحروب وصناعة الأسلحة النووية، والإرهاب[1].

ونتيجة لهذه الأزمة، فقد برزت أزمة مركبة للنزوح ألقسري اتخذت جانبين، أولهما النازح نفسه بزيادة أعداد النازحين في بعض المحافظات التي نزحوا إليها، وثانيهما المضيف للنازحين بزيادة الطلب على السكن في هذه المحافظات أو المناطق، ومن ثم يؤدي إلى ارتفاع في إيجار المساكن والضغط على الخدمات العامة [2].

وتعد مشكلة السكن من أبرز إفرازات النزوح في محافظة عدن، فمن الواضح أن كثيرًا من النازحين تركوا مساكنهم بالإكراه، وبعضهم دمرت منازلهم بسبب النزاعات المسلحة كذلك حدث في كثير من المحافظات اليمنية؛ مما جعل الأسر بدون سكن، الأمر الذي أجبر كثير من الأسر إلي السكن في الساحات الخالية، مما ترتب عليه ظهور العشوائيات السكنية أو ما تسمى بالتجاوزات السكنية، وذلك لأن أغلب الأسر بسبب النزوح المفاجئ لم تسمح لهم إمكانياتهم الاقتصادية في اقتناء مسكن خاص بهم أو حتى بالإيجار بسبب ارتفاع أسعار المساكن، الأمر الذي نتج عنه الإخلال بمعايير السكن الحضري الملائم للسكان من ناحية المواصفات والبناء والتخطيط.

2- الأعباء المالية:

من بديهيات الاقتصاد أن توزيع المبالغ المالية وضخ العملة بكميات كبيرة يزيد من حجم التضخم ويزيد من ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات، ويعيق حركة الاقتصاد بشكل عام، وعلى الرغم من معرفة الحكومة

---

[1] آسيا أبو القاسم الحسن: التحولات الاقتصادية والاجتماعية للنازحين من الإقليم الجنوبي إلى الخرطوم الكبرى في المدَّة من 1983_2004م ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم. السودان. 2007م ، ص4

[2] هيثم عبدالله سلمان : الآثار الاقتصادية للنزوح السكاني في العراق ... الأسباب والمعالجات، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة ، العراق ، 2017م ، ص15

بالملاحظات آنفة الذكر (وربما ما يزيد عليها بكثير) إلا أنها أرغمت ومن نواح إنسانية بحته على تكرار عمليات توزيع المبالغ المالية وتوزيعها على النازحين وغيرهم[1]. كذلك أن المنظمات المانحة والمنظمات الدولية التي تقوم بدعم الأسر النازحة لها مظاهر مصاحبة مضره للاقتصاد، ومن هذه المظاهر المصاحبة للدعم المادي للدول النامية والفقيرة تعويم العملة فيها، وقد لُحظ ذلك في مصر والسودان ولبنان، واليمن التي أعلنت عن تعويم عملتها وذلك يأتي بتوصية من صندوق النقد الدولي، الذي نشر في أحدى أوراقه البحثية بعنوان "التحرك نحو مرونة سعر الصرف" عن موضوع تعويم العملة ومتى يجب التحرك لأجل ذلك، ولكن هذه التوصية تدمر الاقتصاد أكثر مما تحسنه.

وقد أُشير لأمر مهم بأن دعم تلك المنظمات الدولية للدولة كثيرًا ما تتخلله عمليات سلب للدعم من قبل المنظمات نفسها، وعلى مرأى ومسمع من المانحين؛ إذ ينهب ثلث دعم المانحين لمصاريف إدارية للمنظمات، وتلك المنظمات ترفض الكشف عن حسابات أدائها، مما يجعل الحكومة اليمنية تشك بالمساعدات المالية التي تصرف في مناقصات ومشاريع لا يعرف عن قيمتها ولا عن نصوص اتفاقياتها[2].

3- ارتفاع نسبة البطالة:

من الآثار التي ظهرت بصورة واضحة وسريعة على المحافظة هي الآثار الاقتصادية على الرغم من كونها لم تكن سببًا مباشرًا للنزوح القسري أو سببًا أساسيًا لاختيار المحافظة كمنطقة وصول للعوائل النازحة، فإن قدوم أعداد كبيرة من العوائل النازحة بمدة قصيرة إلى مجتمع هو في الأساس

(1) عامر عباس زغير :النزوح الداخلي واثره على الاقتصاد العراقي ، بحث منشور من قبل دائرة الهجرة والمهجرين العراقية ،العراق ، 2012م ، ص35

(2) حسن محمد عبدالله البيتي : الوجه الآخر للمنظمات المالية الدولية ، اليمن ،7نوفمبر ، 2019م -https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/2db56c69

يعاني من قلة فرص العمل وبطالة مرتفعة هذا بالطبع يؤدي إلى نتائج سلبية عديدة[1]. إن من المهم القول إن النزوح بكل أبعاده له دورًا كبير في إحداث العديد من أنماط الفقر الاقتصادي، لأن النازحين الجدد إلى أي مجتمع مدني لا يستطيعون العيش بشكلهم الطبيعي الذي كانوا عليه في السابق وذلك لانعدام المهن التي يمكن أن تمارس بشكل جيد لتوفر لهم سبل العيش الكريم، إن الممتلكات التي يفقدها النازح في دياره الأصلية لا تعوض وتعد خسارة كبيرة لهم وذلك لأنها هجرت بسبب تحرك السكان لمساكنهم بسبب الصراعات أو بسبب قلة الأمطار والجفاف أو السيول والفيضانات.[2]

4- الضغط على الخدمات العامة:

يتسبب السكان النازحون بصورة فجائية إلى مناطق الوصول بالضغط على خدمات المدينة المختلفة، سواء أكانت خدمات مجتمعية أم بنى تحتية الأمر الذي يجعلها لا تلبي متطلبات السكان بالمستوى المطلوب لكونها شملت الفئات العمرية بمجملها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قطاع الخدمات يعاني منها سابقًا سكان محافظة عدن من تردي واضح في مستوياتها وعدم مطابقتها المعايير المحددة، هذا إلى جانب عجز الأجهزة المعنية من توفر الخدمات للسكان القدامى والجدد لكون الحركة السكانية كانت فجائية وبأعداد كبيرة جدا، فأصبح الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والماء والنقل ومختلف الخدمات الأخرى كبيرًا جدًا، فضلًا عن إلحاق الضرر بمستوى كفاءة أدائها الوظيفي[3].

---

(1) سلوى أحمد ميدان الآثار المترتبة على عملية النزوح الداخلي: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد/العدد: مج 8، ع 3 ، كلية القانون والعلوم السياسية ، جامعة كركوك ، العراق ، 2019م ، ص17

(2) إبراهيم، أحمد بركات طه: النزوح من الريف إلى مدينة الجنينة وأثره الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي في المدَّة من 1982م_2008م، كلية الآداب ، جامعة النيلين ، السودان، 2009م، ص97

(3) هيلين محمد عبدالحسين: النزوح في العراق دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف، مجلة دراسات الكوفة، العدد49، مركز التخطيط الحضري والاستراتيجي، جامعة بغداد، العراق، 2018م. ص277

المبحث الثالث
الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

ثعد المنهجية العملية إطار العمل في كل ما يتعلق بتنفيذ الدراسات والبحوث العلمية، والإلمام بها من الباحثين، وتنفيذ خطواتها السليمة تساعد في تجويد بحوثهم ورسائلهم العلمية، في ضوء ذلك سعي الباحث منذ خطواته الأولى إلى مراعات الخطوات المنهجية الواجب اتباعها في تنفيذ أطروحته العلمية.

1. منهج الدراسة:

عند إجراء أي دراسة علمية لا بد من استُخدم خطوات منظمة وعقلانية هادفة لبلوغ نتيجة ما، وذلك باتباع منهج محدد يتناسب مع طبيعة الدراسة التي يقوم بها الباحث في دراسته. فالمنهج هو الطريقة الواقعية التي يستعين بها الباحث لمواجهة مشكلة بحثه، أو في دراسة لمشكلة موضوع الدراسة[1]. واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعرض دراسة الأحداث والظواهر والممارسات القائمة والموجودة والمناسبة.

2. مجتمع الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة : مجموعة الأفراد والعناصر ذات صفات مشتركة قابلة للملاحظة والقياس.[2] ومجتمع الدراسة هم المجتمع المضيف ويشمل جميع الساكنين الأصليين للمحافظة ولأن مجتمع الدراسة كبير اختير العاملون في المجالس المحلية في المحافظة والبالغ عددهم ثمانية مكاتب للسلطة موزعة على ثمان مديريات في المحافظة عدن وهي: (البريقة، ودار سعد ، والمنصورة ،والشيخ عثمان، وخورمكسر، والمعلا، والتواهي، وكريتر).

---

[1] عمار بو حوش: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص29

[2] كذلكل دشلي: منهجية البحث، منشورات جامعة حماه كلية الاقتصاد، أدلب، سوريا، 2016، ص57

ويتكون الهيكل الإداري لديوان المديرية من المدير العام ، مكتب المدير العام، مدير المكتب، مدير الإدارة المالية، مدير إدارة الرقابة، مدير إدارة المعلومات والإحصاء والتوثيق، مدير الواجبات والزكاة، مدير المكتب الإعلامي. وتتكون الإدارة التنفيذية من مكتب الأشغال العامة والطرق، ومكتب التراخيص والمهن، ومكتب صندوق النظافة وتحسين المدينة، ومكتب السياحة، مكتب الثقافة، ومكتب الشؤون الاجتماعية، ومكتب التربية والتعليم، مكتب الصحة والسكان، ومكتب مدير الأمن.

ثالثًا: عينة البحث

واختار الباحث عينة الدراسة بأسلوب العينة الطبقية العشوائية، نظرًا لأن مجتمع الدراسة مكون من أربع فئات: مدير عام، ومدير إدارة، وفئة رؤساء الأقسام، موظفين إداريين، وتم اختيار أربع مديريات من الثمان المديريات ووزعت (120) استبانة ، ونظرًا أن عدد المستجيبين من أفراد العينة قد بلغوا (106) فردًا بنسبة (88.33٪) من إجمالي العينة المختارة فإنه بهذا تكون عينة الدراسة المعتمدة هي (106) أفراد فقط من المجتمع الأصلي.

رابعًا: أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على الاستبانة بوصفها أداة لدراسته الميدانية وهي من أدوات البحث العلمي وهي مجموعة من الأسئلة يجاب عنها للحصول على معلومات وبيانات التي يرغب الباحث في الحصول عليها، وقد أعد الباحث استبانة العينة.

الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة:

أولًا: توزيع عينة الدراسة بحسب النوع:

جدول (3)

يبين توزيع عينة الدراسة بحسب النوع

م	النوع	العدد	النسبة المئوية %
1	ذكر	59	55.7
2	أنثى	47	44.3
	الإجمالي	**106**	**100.0**

يشير الجدول أعلاه إلى أن عينة الدراسة من الذكور بلغ عددهم (59) فردًا، ويشكلون ما نسبته 55.7٪ من إجمالي العينة. في حين عينة الدراسة من الإناث بلغ عددهن (47) فردًا، ويشكلن ما نسبته 44.3٪ من الإجمالي، الذي هو (106) أفراد.

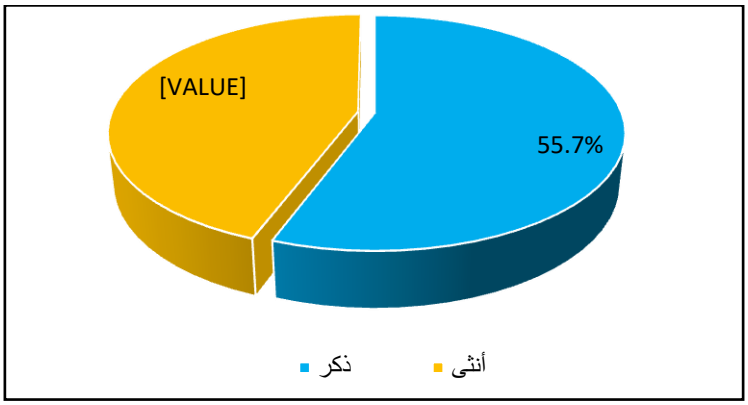

هذا يعني أن توزيع العينة كان متوازنًا إلى حد ما بين النوعين، مع وجود عدد أكبر عند الذكور مقارنة بالإناث.

ثانيًا: توزيع عينة الدراسة بحسبً الدرجة الوظيفية:

جدول (4)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الدرجة الوظيفية

م	الدرجة الوظيفية	العدد	النسبة المئوية ٪
1	مدير عام	4	3.8
2	مدير إدارة	33	31.1
3	رئيس قسم	42	39.6
4	موظف إداري	27	25.5
	الإجمالي	**106**	**100.0**

ثالثًا: توزيع عينة الدراسة بحسب المؤهل العلمي:

جدول (5)

يبين توزيع أفراد عينة الدراسة بحسبً المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية ٪
1	ثانوية فما دون	20	18.9
2	بكالوريوس	71	67.0
3	ماجستير	13	12.3
4	دكتوراه	2	1.9
	الإجمالي	**106**	**100.0**

رابعًا: توزيع عينة الدراسة على وفق لسنوات الخبرة:

جدول (6)

يبين توزيع عينة الدراسة على وفق سنوات الخبرة

م	سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
1	أقل من 10 سنوات	28	26.4
2	من 10 إلى أقل من 15 سنة	22	20.8
3	من 15 إلى أقل من 20 سنة	35	33.0
4	20 سنة فأكثر	21	19.8
	الإجمالي	**106**	**100.**

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية للمحاور التي شملتها أداة الدراسة

م	محاور الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	وضع النازحين في محافظة عدن	3.25	0.602	65	متوسطة
3	الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن	4.16	0.581	83.2	عالية
4	الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن	4.14	0.501	82.8	عالية

1. **وضع النازحين في محافظة عدن: يُظهر هذا المحور متوسطًا حسابيًا يبلغ (3.25) مع انحراف معياري منخفض نسبيًا (0.602) ووزنًا مئويًا (65٪). يُعبر ذلك عن أن واقع وضع النازحين في محافظة عدن يُنظر إليه بمستوى موافقة متوسط. يمكن استنتاج أن هذا يشير إلى وجود تحديات واضحة**

تعيق حياتهم اليومية، مثل عدم توفر المأوى الملائم، والذي غالبًا ما يفتقر إلى الخصوصية والأمان نتيجة عدم قدرتهم على الاستئجار؛ وذلك بسبب الارتفاعات المبالغ فيها في المباني.

2. الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن: أظهر هذا المحور مستوى مرتفعًا بمتوسط حسابي (4.16) وانحراف معياري (0.581) مع وزن مئوي (83.2٪)، مما يعكس أن وجود النازحين في محافظة عدن يُحدث تأثيرًا اجتماعيًا قويًا للغاية. يُعد التحدي الأكبر هنا هو التزايد الكبير في الكثافة السكانية، الذي يؤدي بدوره إلى ضغط هائل على الخدمات الاجتماعية المقدمة في المناطق المضيفة، مثل المرافق التعليمية التي تصبح مكتظة وغير قادرة على استيعاب أعداد النازحين.

الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن: سجل هذا المحور مستوى مرتفعًا بمتوسط حسابي (4.14) وانحراف معياري (0.501) ووزن مئوي (82.8٪)، مما يدل على التأثير الملحوظ الذي يُحدثه وجود النازحين على الاقتصاد المحلي في محافظة عدن. تشمل التحديات الاقتصادية التي تتولد من وجود النازحين زيادة المنافسة على سوق العمل المحدود أصلًا، مما قد يؤدي إلى انخفاض الأجور وتراجع فرص التوظيف المتوفرة للسكان المحليين.

ما وضع النازحين في محافظة عدن؟

للإجابة عن هذا السؤال احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتقديرات عينة الدراسة عن وضع النازحين في محافظة عدن، وكانت النتيجة موضحة بالجدول الآتي:

جدول (8)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لوضع النازحين في محافظة عدن

م	وضع النازحين فى محافظة عدن	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	يعيش النازحون في أماكن مريحة	6	3.07	1.165	61.4	متوسطة
2	يستطيع النازحون الخروج والدخول إلى المحافظة بأي وقت	2	4.08	0.847	81.6	عالية
3	يحصل النازحون على الخدمات العامة في مناطق النزوح	4	3.64	1.080	72.8	عالية
4	يحصل النازحون على مساعدات مادية (نقدية) من المنظمات الدولية	1	4.18	0.714	83.6	عالية
5	يعيش النازحون أوضاعًا اقتصادية مماثلة للمجتمع المضيف	3	3.82	1.049	76.4	عالية
6	يعيش بعض النازحين على التسول كونه مصدر رزقهم	11	2.60	1.216	52	منخفضة
7	لا يذهب أولاد النازحين إلى المدارس بسبب وضعهم المادي	5	3.07	1.132	61.4	متوسطة
8	يعيش النازحون في أماكن لا تتوافر فيها خدمات السكن (حمّام ،مطبخ)	8	2.90	1.203	58	متوسطة
9	يعيش النازحون في أوضاع بيئية سيئة	7	3.04	1.257	60.8	متوسطة
10	يعاني النازحون من تفكك أسري بسبب النزوح	9	2.72	1.128	54.4	متوسطة
11	يعيش النازحون حالة من العنف فيما بينهم بسبب ازدحامهم في أماكن السكن	10	2.61	1.151	52.2	متوسطة

1. الفقرة رقم (4) التي نصت على (يحصل النازحون على مساعدات مادية (نقدية) من المنظمات الدولية) تشير الفقرة من المتوسط الحسابي البالغ (4.18) والانحراف المعياري (0.714) إلى موافقة عالية لدى عينة الدراسة بنسبة (83.6٪) على أن النازحين يحصلون على مساعدات مادية (نقدية) المنظمات الدولية، مما يدل على وجود دعم قوي وفاعلة من قبل المنظمات. هذا المستوى العالي من الموافقة يعكس إيجابية المساعدات المقدمة للنازحين، مما يسهم في تحسين ظروفهم المعيشية، ومع ذلك قد يخلق جو من المعاداة من قبل المجتمع المضيف؛ كون أغلب الأسر في محافظة عدن تعاني من فقر وسوء وضع اقتصادي صعب يتطلب دعم لهذه الأسر المحتاجة في المحافظة
2. الفقرة رقم (2) التي تشير إلى (يستطيع النازحون الخروج والدخول إلى المحافظة بأي وقت) تُظهر من متوسط حسابي قدره (4.08) وانحراف معياري (0.847) أن هناك موافقة عالية بنسبة (81.6٪). وهذا يدل على أن النازحين يتمتعون بحرية التنقل وأن الأسر تستطيع الخروج والدخول من سكنها في أي وقت من دون خوف، وتشعر أنها تعيش في مجتمعها، وأنها لا تتعرض للمضايقات سواء من السكان المخالطين لهم أو في أماكن تجمعهم وأعمالهم أو في الشارع العام، وهو ما يُعد علامة إيجابية على الاستقرار النسبي في الوضع الأمني. تُعززهذه الحرية قدرتهم على التواصل مع عائلاتهم والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
3. وأخيرًا، الفقرة رقم (6) التي تتعلق بـ (يعيش بعض النازحين على التسول بكونه مصدر رزقهم) حصلت على متوسط (2.60) وانحراف معياري (1.216) مع موافقة منخفضة (52٪). مما يدل على أن نسبة من النازحين لا تعتمد على التسول بوصفه مصدر دخل، وإنما بدخولهم السوق المحلية

في المحافظة وقيامهم بأعمال تدر عليهم الدخل أو ما يحصلون عليه من معونات نقدية من المنظمات أو أطعمه أو ملبوسات، وهذا ما توافق في الجزئية التي بينت أن النازحين يحصلون على مساعدات مادية (نقدية) من المنظمات الدولية؛ إذ جاءت عالية جدا بمعنى أن التسول ليس هو مصدر رزقهم وإنما المساعدات المقدمة لهم ومع ذلك ينتهج بعض النازحين التسول كوسيلة لكسب الرزق.

4. ما الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن؟

للإجابة عن هذا السؤال احتسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتقديرات عينة الدراسة عن الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن، وجاءت النتيجة موضحة بالجدول الآتي:

جدول (10)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية للآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن

م	الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
1	اكتظاظ الطلاب في الصفوف مما سبب ضغط على الخدمات التعليمية	1	4.35	0.586	87	عالية جدًا
2	انهيار بعض القيم الأخلاقية وظهور سلوكيات سلبية (على سبيل المثال؛ السرقة، البلطجة)	2	4.30	0.853	86	عالية جدًا
3	ازدياد أوكار الجرائم في مناطق السكن العشوائي	3	4.28	0.687	85.6	عالية جدًا
4	ضغط سكاني خلق كثيرًا من المشكلات المجتمعية	4	4.28	0.802	85.6	عالية جدًا

5	توسع حجم الأحياء العشوائية	5	4.27	0.799	85.4	عالية جدًا
6	زيادة الازدحام المروري بسبب ضغط السكان	6	4.26	0.747	85.2	عالية جدًا
7	تفاقم ظاهر التسول وانتشارها	7	4.26	0.760	85.2	عالية جدًا
8	ظهور كثير من الأطفال في أوقات الدوام المدرسي في الشوارع	8	4.20	0.723	84	عالية
9	وجود ثقافات جديدة نقلها النزوح	9	4.20	0.736	84	عالية
10	انتشار الشمة بين الأطفال من النوعين وخصوصًا في المدارس الإعدادية والثانوية	10	4.18	0.924	83.6	عالية
11	زيادة الجرائم وانتشارها وتنوعها في المحافظة	11	4.15	0.860	83	عالية
12	انتشار ظاهرة تعاطي القات والشيشة بين أغلب الفئات العمرية والنوعية	12	4.04	0.985	80.8	عالية
13	تريي المحافظة وطمس ملامح التحضر	13	3.97	0.833	79.4	عالية
14	انتشار ظاهرة حمل السلاح بشكل كبير والتجول به في الأسواق والأماكن العامة	14	3.79	1.152	75.8	عالية
15	سيادة نظام القبيلة على نظام القانون	15	3.78	1.060	75.6	عالية

1. **الفقرة رقم (4) التي نصت على (اكتظاظ الطلاب في الصفوف مما سبب ضغط على الخدمات التعليمية) حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي (4.35) مع انحراف معياري (0.586) ووزن مئوي (87 ٪)؛ مما يشير إلى موافقة عالية جدًا. هذا يعكس الضغط الكبير الذي يعاني منه**

النظام التعليمي نتيجة زيادة عدد الطلاب النازحين، مما يؤدي إلى تدهور جودة التعليم وتراجع مستوى الخدمات التعليمية المقدمة؛ إذ يضطر المعلمون إلى التعامل مع أعداد كبيرة من الطلاب في الصفوف، مما يؤثر سلبًا في عملية التعليم، كذلك أن بعض العوائل النازحة لجأت للسكن في المدارس عندما لم يجدوا مكان للسكن أو ليس لديهم الإمكانات المادية للإيجار.

2. الفقرة رقم (10) التي نصت على (انهيار بعض القيم الأخلاقية وظهور سلوكيات سلبية (على سبيل المثال؛ والسرقة، والبلطجة) حصلت على متوسط حسابي (4.30) وانحراف معياري (0.853) ووزن مئوي (86 ٪)، مما يشير إلى موافقة عالية جدًا. هذا يعكس القلق المتزايد من تدهور القيم الأخلاقية في المجتمع المضيف؛ إذ تؤدي الظروف الصعبة إلى ظهور سلوكيات غير مقبولة، مثل السرقة، والبلطجة وغيرها من السلوكيات غير المرغوبة.

الفقرة رقم (11) التي نصت على (سيادة نظام القبيلة على نظام القانون)، حصلت على متوسط حسابي (3.78)، وانحراف معياري (1.060)، ووزن مئوي (75.6 ٪)، مما يشير إلى موافقة عالية. هذا يعكس التحديات التي تواجه النظام القانوني في المحافظة؛ إذ إن ضعف النظام القانوني، قد يؤدي إلى تفشي الفوضى وقيام نظام القبيلة كحل بديل عنه وهو المتعارف عند أغلب النازحين، الذين جاءوا من مناطق ريفية، وربما أصبحوا قيادات وأصحاب سيادة في المحافظة تحتكم إليهم الناس عند الخلافات والمشكلات التي تحدث

ما الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن؟

للإجابة عن هذا السؤال احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية لتقديرات عينة الدراسة عن الآثار الاقتصادية

المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن، وجاءت النتيجة موضحة بالجدول الآتي:

جدول (11)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان المئوية للآثار الاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن

م	الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود النازحين	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	درجة الموافقة
2	ارتفاع مبالغ في إيجارات السكن	1	4.53	0.771	90.6	عالية جدًا
1	عبء اقتصادي نتيجة تحمل المحافظة أعداد كبيرة منهم	2	4.47	0.589	89.4	عالية جدًا
4	صعوبة الحصول على أماكن للسكن والإيجار	3	4.42	0.767	88.4	عالية جدًا
10	تقليل ساعات ضخ المياه في المحافظة	4	4.38	0.749	87.6	عالية جدًا
5	زيادة حجم البطالة	5	4.36	0.746	87.2	عالية جدًا
9	زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية	6	4.36	0.746	87.2	عالية جدًا
8	الضغط على الخدمات الصحية	7	4.35	0.662	87	عالية جدًا
3	تدني المستوى المعيشي العام في المحافظة	8	4.31	0.855	86.2	عالية جدًا
6	شحة فرص العمل وقلتها	9	4.29	0.768	85.8	عالية جدًا
7	وجود عمالة فائضة غير ماهرة	10	4.23	0.759	84.6	عالية جدًا

12	ارتفاع في الأسعار نتيجة زيادة استهلاك المواد الغذائية	11	4.10	0.985	82	عالية
11	تحمل المحافظة مصاريف أمنية بسبب استمرار توافد النازحين	12	4.08	0.896	81.6	عالية
14	توفر أيادي عاملة رخيصة الأجر	13	4.03	0.899	80.6	عالية
13	استفادة المحافظة من النازحين في الحصول على المساعدات المادية والعينية الدولية	14	2.11	1.027	42.2	منخفضة

1. **الفقرة رقم (2) التي نصت على (ارتفاع مبالغ في إيجارات السكن)، حصلت هذه الفقرة على أعلى متوسط حسابي (4.53) مع انحراف معياري (0.771) ووزن مئوي (90.6٪)، مما يشير إلى موافقة عالية جدًا. هذا يعكس الزيادة الكبيرة في أسعار الإيجارات نتيجة الطلب المتزايد على السكن من النازحين، مما يضع عبئًا إضافيًا على الأسر المحلية التي تعاني بالفعل من ضغوط اقتصادية متزايدة. إن ارتفاع الإيجارات يسهم في تفاقم الأوضاع المعيشية للسكان؛ إذ يضطر الكثيرون إلى تخصيص جزء كبير من دخلهم للإيجار، مما يؤثر سلبًا في قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.**
2. **الفقرة رقم (1) التي نصت على (عبء اقتصادي نتيجة تحمل المحافظة أعداد كبيرة منهم) حصلت على متوسط حسابي (4.47) وانحراف معياري (0.589) ووزن مئوي (89.4٪)، مما يشير إلى موافقة عالية جدًا. هذا يعكس العبء الاقتصادي الكبير الذي تتحمله المحافظة نتيجة تزايد أعداد النازحين، مما يؤثر في الميزانية العامة ويزيد من الضغوط على الخدمات العامة؛ إذ أن تزايد أعداد النازحين، يتطلب توفير المزيد من الخدمات الأساسية، مثل: التعليم، والصحة، وغيرها من الخدمات.**

3. **الفقرة رقم (13) التي نصت على (استفادة المحافظة من النازحين في الحصول على المساعدات المادية والعينية الدولية)، حصلت على أقل متوسط حسابي (2.11) وانحراف معياري (1.027)، ووزن مئوي (42.2 ٪)، مما يشير إلى موافقة منخفضة. هذا يعكس عدم إدراك أو عدم استفادة المحافظة بشكل كافٍ من المساعدات الدولية المخصصة للنازحين، أو وجود فجوة بين التمويل المطلوب والدعم المخصص للمحافظة من؛ إذ التوزيع واستيعاب الأسر المحتاجة، ولأن توزيع الدخل المساعدات بصورة غير عادلة ينمي الشعور بالحرمان والحسد ويسهم في غرس بذور الجريمة في المجتمع، بسبب التراجع الاقتصادي، وعدم الاستقرار الاجتماعي.**

ثالثًا: نتائج الدراسة:

من الجداول السابقة وتحليلها، توصلت الدراسة إلي النتائج الآتية:

1. **فيما يخص وضع النازحين في محافظة عدن:**

- **هناك مستوى عالٍ من الدعم المادي مقدم للنازحين، وكذلك سهولة حرية التنقل والقدرة على الوصول إلى الخدمات العامة للنازحين، ومع ذلك برزت كثير من القضايا السلبية التي بحاجة إلى معالجة ملحة، كصعوبات الحصول على التعليم للأطفال، وتفكك الأسر، بالإضافة إلى الظروف المعيشية السيئة، كذلك أن العنف الناتج عن الازدحام والاعتماد على التسول بوصفه مصدر رزق، تمثل قضايا خطيرة يجب أن تؤخذ في الحسبان**

2. **فيما يخص الآثار الاجتماعية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن:**
   - **أن وجود النازحين في محافظة عدن له آثار اجتماعية كبيرة تتطلب اهتمامًا عاجلًا؛ إذ تعكس النتائج تدهورًا في القيم الاجتماعية والأخلاقية، بالإضافة إلى زيادة الجرائم والمشكلات المجتمعية وظهور بعض السلوكيات غير المرغوب فيها في المحافظة، كزيادة أعداد المتسولين في المحافظة، وانتشار ظاهر تعاطي القات بشكل كبير، وتناول الشمة بين الأطفال، وتوسع الأحياء الشعبية.**
3. **فيما يخص الآثار الاقتصادية المترتبة على وجود النازحين في محافظة عدن؟**
   - **أن وجود النازحين في محافظة عدن له آثار اقتصادية كبيرة تتطلب اهتمامًا عاجلًا؛ إذ تعكس النتائج الضغوط الاقتصادية المتزايدة وتحمل المحافظة عبئًا اقتصاديًا، وتحمل المجتمع المحلي هذا العبء، كارتفاع في إيجارات السكن وصعوبتها، وارتفاع في الأسعار وقلة فرص العمل والضغط على الخدمات العامة ومن ثم تقليلها، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها الحكومة في توفير الخدمات الأساسية.**
   - **كذلك أظهرت النتائج بعض الإيجابيات للنزوح، كتوافر أيادي عامله رخيصة.**

التوصيات: وفقاً للنتائج السابقة

- تعزيز برامج الاندماج الاجتماعي بين النازحين والمجتمع المضيف بالأنشطة الثقافية والتعليمية، التي تعزز التفاعل الإيجابي.
- زيادة التوعية المجتمعية عن أهمية دعم النازحين بوصفهم ضحايا للظروف القسرية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر تعاطفًا.
- تحسين الظروف المعيشية للنازحين بتوفير الخدمات الأساسية في أماكن إقامتهم، مما يساعد في تحسين نوعية حياتهم.
- تعزيز الأمن، وبناء الثقة بين النازحين والمجتمع المضيف، لتقليل المخاوف الأمنية، وتعزيز الاستقرار.
- تطوير برامج اقتصادية تسهم في تحسين أوضاع النازحين، وتخفيف الضغط على المجتمع المضيف؛ مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز البرامج التعليمية لتحسين جودة التعليم وتخفيف الضغط على الخدمات التعليمية، بتوفير المزيد من المعلمين والمرافق.
- تنفيذ حملات توعية لتعزيز القيم الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع، بما في ذلك ورش عمل وندوات.
- توفير الدعم الأمني للمناطق المتضررة من زيادة الجرائم، بزيادة عدد دوريات الشرطة، وتعزيز التعاون مع المجتمع.

المقترحات

- القيام بدراسة مشابهة في محافظات أخرى لقياس أثر النزوح من وجهة النازحين أنفسهم
- القيام بدراسة حول التحديات التي يفرضها النزوح الداخلي على المدن التي تم النزوح إليها

- القيام بدراسة حول واقع عيش النازحين في مخيمات النزوح والمشاكل التي تواجههم
- القيام بدراسات علمية لإيجاد بديل عن النزوح من خلال تجهيز مخيمات جاهزة في كل محافظة تحسباً لأي حدث أو كارثة إنسانية.
- وفي الخلاصة فقد تضمن هذا الفصل أهم مرحلة في البحث العلمي، وهي التأكد من صلاحية أدوات الدراسة من خلال الصدق والثبات، وكذا الأساليب الإحصائية التي تم اختيارها لمعالجة النتائج التي توصلنا إليها، وكيفية توظيفها لتضمن دقة معالجة البيانات المتحصل عليها، كما أن الإجراءات المنهجية التي وظفت في الدراسة جاءت متفقة مع أهداف الدراسة، سواء من حيث اختيار نوع الدراسة أو منهجها، أو أدوات جمع البيانات وأساليب معالجتها، وكذلك الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات وتفسيرها، ولذلك فإن ضبط الدراسة للأسس والإجراءات المنهجية قد سهل الوصول إلى نتائج موضوعية. وقد كانت النتائج منطقية في أغلب الإجابات ومتسقة مع واقع الحال التي يعيشها المجتمع المضيف .

المراجع:

1. محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي: (تاج العروس من جواهر القاموس ، ج6، دار ليبيا للنشر والتوزيع، ، ليبيا ،1966م، ص9.
2. محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب ، مج(6)، ط2؛ دار صادر للنشر ، بيروت، لبنان ؛ 2003م.
3. محمود بن عمر الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998 م ،.
4. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج2، دار العلم للملايين ، بيروت، لبنان، 1990م.
5. خليفة صالح اللافي الزائدي: الهجرة الأفريقية الغير شرعية إلي أوروبا من منظور القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة حالة ليبيا 2013م-2018م جامعة شريف هداية الله الإسلامية الحكومية جاكرتا إندونيسيا 2019 م
6. محمد الجوهري وعبد الله المحمد الجريبي ، علم السكان ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1996 م
7. ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2011 م
8. مجدي المالكي وياسر شلبي: الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين . 2000م،
9. علي الحوات: النظرةُ الاجتماعيةُ، اتجاهات أساسيةٌ. منشورات فاُليتا. مالطا، 1998م

10. عيسى الشماس: مدخل إلي علم الأنثروبولوجيا، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا ،2004م
11. جونثان تبريز، ترجمة محمد سعيد فرح، بناء نظرية علم الاجتماع ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2000م
12. ماجد احمد السبئي ، ذكرى محمد الأديب، جامعة عدن ، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3 ، المجلد (1) نشر في: 11 مارس 2022م ،
13. مفتاح صالح الفيل: ظاهرة النزوح السكاني في المجتمع الليبي: أسبابه - واقعه - آثاره: دراسة نظرية في علم اجتماع السكان ،مجلة روافد المعرفة ، المجلد5/العدد: 8 ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الزيتونة - – ترهونة، ليبيا ،2021م
14. دراسة عمر إدلبي –ومحمود الحسين:" آثار النزوح في الشمال السوري ، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ،مؤسسة علمية تعني بالبحوث العلمية، سوريا 2020م.
15. عبدالزهرة علي الجنابي: النزوح الداخلي في العراق: دراسة تطبيقية على النازحين القادمين إلى محافظة بابل بعد 10 /6 / 2014، مجلة العلوم الإنسانية ، المجلد/العدد: مج26، ع2 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق 2019م.
16.) ابتهال عبدالجواد كاظم ، ريم أيوب محمد : النزوح وآثاره في الأسرة، دراسة ميدانية في مدينة الموصل، مجلة دراسات موصلية العدد 51، قسم علم اجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، العراق ، 2019م
17. هيلين محمد عبدالحسين : النزوح في العراق دراسة تطبيقية على النازحين إلى مدينة النجف ، ،مجلة دراسات الكوفة، العدد49، مركز التخطيط الحضري والاستراتيجي ، جامعة بغداد ، العراق ، 2018م

18. تقرير بعنوان: استشعار المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالمتغيرات الديمغرافية لسكان الوطن العربي ،الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية دولة الكويت ، المجلس العربي للسكان والتنمية جامعة الدول العربية ،2023 م
19. أمين يحيى قائد الأعور: التوزيع الجغرافي للجرائم في محافظة حجة دراسة في الجغرافيا الاجتماعية ، رسالة ماجستير، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب– جامعة عدن ، اليمن . 2011م ،
20. عزت محمد الشيشي: المعاهدات و السكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة الشرعية. ، جامعة نايف العربية ، الرياض، السعودية ، 2010م ،
21. سكينة أحمد محمد هاشم: مشكلة التسول في المجتمع اليمني والمتغيرات الشخصية والاجتماعية المرتبطة بها _، مجلة بحوث ودراسات تربوية ، العدد السادس ، قسم الخدمة الاجتماعية -كلية الآداب- جامعة صنعاء ، اليمن،2009م ،
22. عادل الشرجبي: دراسة سوسيولوجية لظاهرة التسول في مدينة صنعاء- المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل – اليمن ، 1999م
23. آسيا أبو القاسم الحسن: التحولات الاقتصادية والاجتماعية للنازحين من الإقليم الجنوبي إلى الخرطوم الكبرى في المدَّة من 1983_2004م ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم. السودان. 2007م ،
24. هيثم عبدالله سلمان : الآثار الاقتصادية للنزوح السكاني في العراق ... الأسباب والمعالجات، مركز دراسات البصرة والخليج العربي جامعة البصرة ، العراق ، 2017م

عامر عباس زغير: النزوح الداخلي واثره على الاقتصاد العراقي، بحث منشور من قبل دائرة الهجرة والمهجرين العراقية ،العراق، 2012م

25. حسن محمد عبدالله البيتي : الوجه الآخر للمنظمات المالية الدولية ، اليمن،7نوفمبر، 2019م https:// portal.arid.my/ ar-LY/ Posts/ Details/ 2db56c69
26. سلوى أحمد ميدان الآثار المترتبة على عملية النزوح الداخلي: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد/العدد: مج 8، ع 3، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك ، العراق ، 2019م،
27. إبراهيم، أحمد بركات طه .:النزوح من الريف إلى مدينة الجنينة وأثره الاجتماعي والاقتصادي والديمغرافي في المدَّة من 1982م_2008م، كلية الآداب ، جامعة النيلين ، السودان، 2009م ،
28. عمار بو حوش: مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995م،
29. دشلي: منهجية البحث، منشورات جامعة حماه كلية الاقتصاد، أدلب، سوريا ، 2016،